ترك الصرف في المعرفة والنكرة لما ذكر لاتفاقهما في البناء والزيادتين وكون المذكر فيهما غير جار على المؤنث لأن المؤنث في أحدهما ينفرد ببناء لا يشركه فيه المذكر والمذكر في الثاني ينفرد ببناء لا يشركه فيه المؤنث فجرى الحكم فيهما في منع الصرف مجرى واحداً.

وزعم في البدل أنها بدل من الهمزة في فعلان فعلى وهذا نص لا يقتضي إلا بدل العوض وكثيراً ما يصرفه، وذكر في علل ما تجعله زائداً أن النون فيه كهمزة حمراء وهذا كقوله في ما لا ينصرف في ألفي التأنيث فصارت الهمزة بدلاً من الألف بمنزلة الألف لو لم تبدل وجرى عليها ما كان يجري عليها[1].

باب ما لا ينصرف في المعرفة:

وكل ما في آخره الألف والنون فلا يخلو أن تكون النون أصلاً أو زائدة، فإن كانت أصلاً انصرف الاسم الذي هما فيه، وإن كانت زائدة فلا يخلو أن يكون مؤنثها فعلى نحو سكرى وعطشى، أو تدخله تاء التأنيث، فالذي مؤنثه فعلى هو المذكور في الباب الأول. وقال أبو الحسن في الأوسط: وما كان على فعلان مما له فعلى فهو لا ينصرف في معرفة ولا نكرة[2]، وما لم يكن له فعل صرفته في النكرة. وأما الذي لم يجيء مؤنثه

---

(1) ولهذا ذكر سيبويه في موضع آخر ـ الكتاب 2/349 ـ أن النون تقع بدلاً من ألف التأنيث نحو قولك في صنعاء صنعاني وصنعاوي الأكثر وفي بهراء بهراني فهذا قياس هذا الباب.

فالحجة في امتناعه من الصرف الحجة في امتناع حمراء ونحوه.

(2) واعتبر المبرد نون فعلان الذي مؤنثه فعلى بدلاً من الألف التي هي آخر حمراء ثم عاد وقال إنها مشبهة بألف التأنيث وليست بدلاً منها، ولعله تابع سيبويه في هذا الاضطراب إذ قال سيبويه مرة «. . . لأن هذه النون كانت بدلاً من ألف التأنيث» الكتاب 2/107، وقال: «والنون تكون بدلاً من الهمزة في فعلان فعلى» الكتاب 2/314 وقال: «وذلك نحو» عطشان وسكران وعجلان وأشباهها وذلك أنهم جعلوا النون حيث جاءت بعد ألف كألف حمراء» وذكر وجوه الشبه بينهما، والرضى في =